الفصل الأول

الأساس الاقتصادى والاجتماعى للحركة

هدى فاروق

حين وصل القسام فلسطين كانت منهكة غاية الإنهاك، متخلفة حتى العظم، ليس بسبب ويلات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) فحسب، بل، أساسًا، بسبب أربعة قرون من الحكم العثمانى المتصل، وهو الذى احتجز تطور كل البلاد التى حكمها.

فلسطين بلد زراعى، من الدرجة الأولى. الحاصلات الزراعية هى عماد اقتصادها، وكان ثلث سكان فلسطين يعيشون على الزراعة، وبلغت مساحة الأراضى الزراعية مليون دونم، أى ثلث مساحة البلاد.[١] وتجلى التخلف الاقتصادى فى فلسطين فى تركز ملكية الأراضى فى أيدى حفنة ضئيلة من كبار الملاك.

اقتصاديًا

وحسب إحصاء تم فى عشرينيات القرن العشرين، فإن ١٤٤ مالكًا كبيرًا كانوا يملكون ١٣٠,٠٠٠,٣ دونم، بمعدل ٢٢,٠٠ دونم للعائلة الواحدة. وكان فى قضاء بئر السبع وغزة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ دونم فى أيدى ٢٨ مالكًا، وكان من بين هؤلاء ١١ مالكًا يملك كل منهم

٠٠٠ ,١٠٠دونم، وسبعة ملاك يملك كل منهم ٠٠٠ ,٣٠- ٠٠٠ ,١٠٠دونم. هذا فى حين كان ٢٩٪ من الفلاحين العرب لا يمتلكون أرضًا. بينما كان ٧٧٪من فلاحى منطقة القدس و٦٣٪ من منطقة نابلس – عام ١٩٣١- يملكون أقل من ٥٠ دونم للعائلة الواحدة.[٢]

حسب تقرير لجنة فلسطين لبوعاليم زيون (أى العمال الصهيونيين) كان هناك ٢٥ مالكًا كبيرًا فى منطقة بئر السبع، وأكثر من ٢مليون دونم أرض، ١١ منهم يملك الواحد أكثر من ٠٠٠ ,١٠٠دونم، فى حين امتلك سبعة منهم ما بين٠٠٠ ,٣٠- ٠٠٠ ,١٠٠دونم. ويذكر التقرير نفسه أنه فى منطقة القدس والجليل هناك ٢٦ مالكًا كبيرًا امتلكوا ٠٠٠ ,٢٤٠دونم. وفى منطقة يافا ٤٥مالكًا امتلكوا ١٦٢ألف دونم، وفى منطقة نابلس – طولكرم خمسة مالكين امتلكوا ٠٠٠ ,١٢١دونـم، وفى منطقة جنين امتلك ستة ملاك ١١٤ألف دونم، وفى منطقة حيفا ثمة ١٥مالكًا امتلكوا ١٤١ألف دونم. وفى منطقة الناصرة ٨ ملاك امتلكوا ١٢٣ألف دونم. وفى منطقة عكا- صور خمسة ملاك امتلكوا ١٥٧ألف دونم. وفى منطقة طبريا ٦ ملاك امتلكوا ٧٣ألف دونم. وامتلك أصحاب البنوك البيروتية عائلة (سرسق)، فى عدة مناطق فى فلسطين، وخاصة فى وادى جزرائيل،٢٣٠ألف دونم. أما عائلة الحسينى، والمعروفة من خلال تقديمها عددًا من «القادة المحافظين» للحركة الوطنية للبلاد، فقد امتلكت ٠٠٠ ,٥٠دونم. وامتلكت عائلة عبد الهادى (والتى قدمت النوع نفسه السابق من القادة للحركة الوطنية) فى منطقة جنين ٠٠٠ ,٦٠دونم. [٣]

وفقًا للإحصاء الرسمى، الذى أجرته السلطات البريطانية للسكان، فى عام ١٩٢٢، فإن ٦٥٪ من سكان فلسطين كانوا قرويين. وكانت معظم الأراضى الريفية فى فلسطين أرضًا أميرية، وقد أنيطت ملكية الأراضى الزراعية بالدولة، بينما تمتع الفلاح بحق الانتفاع بها، شريطة أن يحرثها ويدفع ضريبة الأرض. وقبل تنفيذ قانون الأراضى، خضع جزء كبير من الريف الفلسطينى لنوع من التنظيم سُمى «الالتزام»، حيث ترتب على ملتزم الضريبة أن يستوفى من الفلاح ضريبة محدودة، وفقًا لإنتاجية الأرض ومحصولها.[٤]

مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر، ومع ظهور الوسطاء التجاريين، من العرب والأجانب، أخذ الفلاح يرزح تحت طائلة الدين. ففى وقت جمع الضرائب، وهو الوقت الذى يكون الفلاح فيه فى أمس الحاجة إلى النقد، كان جيش من التجار، أغلبهم وكلاء التجار الأجانب، يتوجه إلى القرى، (ليساعدوا) الفلاح بتقديم النقد الضرورى له، لقاء

رهن محصوله القادم، بفائدة قدرها ٣-٥٪ فى الشهر، أو بشراء المحصول كله، لقاء ثلثى أو نصف ثمنه. كذلك يستولى التجار على المحصول بأرخص الأثمان، ويربحون فوائد قروضهم من ٣٦-٦٠٪ فى العام. عاش الريف العربى عامة، والريف السورى خاصة، قطاعًا مهملًا، ترفض العائلات الوجيهة الانتساب إليه، وتفتخر بأصلها البدوى. وكان أهل المدن عامة ينظرون بازدراء إلى كل أعمال الفلاحة، معتقدين أن النشاط الفعلى فى الزراعة يحط من قدرهم. ولذلك تميَّز مجتمع القرية فى فلسطين بعوامل ذاتية، أهمها انكماش أفرادها، وتقوية الروح العشائرية بينهم، والسعى لتقليد حياة البادية بانتقال قسم من الفلاحين إلى الحياة شبه البدوية، هربًا من هجمات البدو، ويضاف إلى ذلك الفكر الدينى.[٥]

كبار الملاك: حصلت هذه الطبقة على أملاكها نتيجة النظام شبه الإقطاعى، وما لازمه من نظام «الالتزام الضريبي»، الذى قام على أساس الالتزام بجمع الضريبة، حيث أصبحت «أمور جباية الأموال الأميرية تفوَّض إلى أشخاص عن طريق المزايدة،وأخذ هؤلاء الملتزمون يلجؤون إلى ضروب من وسائل الضغط والتسلط لكى يحصلوا على أعظم مقدار من الجباية، تضمن لهم ثروة محترمة، بعد دفع ما التزموا به من أموال». وكذلك عن طريق تسجيل الفلاحين أملاكهم لبعض أفراد الأسر الكبيرة، تجنبًا لدفع الضرائب العالية، أو تهربًا من الخدمة العسكرية.[٦]

نأتى إلى الصناعة، حيث كانت الصناعات القائمة فى فلسطين، آنذاك، تعتمد على الزراعة، اعتمادًا كبيرًا.وكانت الصناعات فى مجملها تحويلية، ويمكن إجمالها بنحو ٥١٠معامل صناعية، تشكل نسبة قدرها ٤١٪ من مجموع الحرف، والصناعات الموجودة فى البلاد، عام ١٩١٣، وشملت ٣٩٦معصرة لزيت الزيتون، و٣٠ معملًا لصنع الصابون، و٩٥مطحنة للحبوب، و٢٥ معصرة لزيت السمسم، و٢١معملًا لصنع الخمور. وقد اعتمدت فلسطين فى صادراتها، اعتمادا شبه كلى، على المنتجات الزراعية، وخصوصًا الحمضيات التى احتلت النصيب الأكبر من الصادرات الفلسطينية.[٧]

نتيجة لنظام الامتيازات للدول الأجنبية فى الدولة العثمانية، نمت فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر الأسواق الاستهلاكية المستوردة. وأدى ذلك بدوره إلى انحطاط عدد من الصناعات الحِرفية المحلية. وبعد وصول الاتحاديين، فى عام ١٩٠٨، إلى سدة الحكم فى الدولة العثمانية واندلاع الحرب العالمية الأولى، تأثر تطوير الصناعات المحلية،

واحتدم التنافس بين الشركات الأجنبية وأصحاب المهن والصناعات الوطنية، إضافة لبروز الرأسمال الصناعى اليهودى فى فلسطين.[٨]

تكونت الطبقة العاملة المدنية، فى الأساس، من بين صفوف الفلاحين المعدمين، الوافدين من الريف إلى المدينة، وفئة الأنتلجنسيا، من المثقفين التقليديين من أبناء العائلات، التى شغلت بدورها الشرائح القيادية السياسية. وإلى جانب هذه الفئات السابقة ظهرت الفئات الوسطى. وكانت تتألف من فئات أصحاب الحرف، وصغار موظفى الحكومة، والمعلمين، وتجار الجملة، والمحاسبين، ومخلِّصى البضائع، والمترجمين، وكانت نسبة كبيرة من أبناء هذه الطبقة من المسيحيين، وأبناء الأقليات الأخرى، الذين تعلم عدد منهم فى المدارس التبشيرية.[٩]

التعليم

كاد التعليم فى الدولة العثمانية [١٠] فى أواخر القرن الثامن عشر، أن يكون دينيًّا بحتًا، فهناك معاهد دينية، يتعلم فيها الصغار، ومعاهد أخرى للكبار، وكان بعضها ملحقًا بالمساجد، وبعضها مستقلًا فى مبانٍ مشيَّدة لهذا الغرض، مع مساجد خاصة بها، وكان أسلوب التعليم فيها قديمًا، لم يتغير منذ عدة قرون، بل تقهقر إلى تعليم العلوم النقلية فحسب. كان التعليم محدودًا، والأمية متفشية، تفشيًّا وبائيًّا. ونتيجة للاحتكاك بالدول الأوروبية فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر، تفتحت أنظار المفكرين إلى عدم كفاية هذا النوع من التعليم، إذا ما أرادت الدولة أن تواكب حضارة العصر، ولعل الضرورات الاجتماعية المتولدة عن هذا الاحتكاك، هى التى أوحت بضرورة هذا التحديث للتعليم، وليس الترتيب المنطقى.

السياسة الداخلية التى كانت متبعة فى الدولة العثمانية تعد كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية – من غير المسلمين- «جماعة قائمة بنفسها»، فكانت تمنح تلك الجماعات امتيازات خاصة فى كل ما يمت بصلة إلى الشؤون الدينية والمذهبية، ولهذا السبب أخذت الطوائف المختلفة تؤسس معاهد تعليمية خاصة بها، وتدير هذه المعاهد كما يروق لها. كانت هذه المدارس الطائفية، فى بادئ الأمر، من نوع المدارس الدينية حقيقة، غير أنها تبدلت بعد ذلك بسرعة، وتحولت إلى «معاهد تعليمية عصرية».

كان نظام الجماعات السابق ذكره خاصًّا بغير المسلمين، فلم يتمتع المسلمون العرب

بشيء من التنظيمات والامتيازات، التى كانت الطوائف الدينية الأخرى تتمتع بها. لذلك انحصرت المعاهد التعليمية المفتوحة أمام هؤلاء فى المدارس الوقفية القديمة، التى لم تنل أى حظ من الإصلاح، وفى المدارس الرسمية التى كانت تعلّم باللغة التركية، فى حين أن الطوائف الدينية الأخرى، كوَّنت جماعات منظمة، باسم القانون، وأسست مدارس خاصة بهم، وجعلت من العربية لغة التعليم فيها.

أرادت الدولة العثمانية أن تغيِّر من سياستها التعليمية، بعد انقلاب «تركيا الفتاة»، الذى حدث عام ١٩٠٨، وحاولت أن تفرض رقابتها على المدارس الطائفية والأجنبية، غير أنها لم تستطع أن تغيِّر شيئًا من هذه الأوضاع، تغييرًا فعليًّا؛ لأن المدة التى مضت بين حدوث الانقلاب، ونشوب الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز ست سنوات. لذلك استمرت هذه الأوضاع،حتى انحلال الدولة العثمانية.

تردَّى الوضع الاجتماعى الفلسطينى، نتيجة الأسباب السابق ذكرها، وزاد الأحوال المعيشية لأهالى فلسطين سوءًا؛ مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على الفلاحين الذين مثلوا الغالبية العظمى من أهالى فلسطين.

اجتماعيًّا

جعلت هذه الأوضاع الغلبة فى فلسطين لكبار الملاك، فى الفكر والحركة السياسية، على حد سواء، وقد اتسمت تلك المرحلة بأن حصرت قيادة الحركة الوطنية معسكر الأعداء فى اليهود، دون الحركة الصهيونية، أو الاستعمار البريطانى، كما لجمت وقزمت تلك القيادة أساليب الكفاح؛ فضلًا على تشكيلها «الجمعيات الإسلامية- المسيحية»، بدلًا من الأحزاب السياسية.[١١]

سيطر الأسلوب العشائرى على تفكير أغلب الزعامات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، فى تلك الفترة.وقدم خليل السكاكينى فى مذكراته وصفًا لذلك، فقال : «لكل أسرة إسلامية فى القدس تقاليد مركوزة فى طباعها، يتوارثونها أبًا عن جد، لا يقول الواحد كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراعٍ تقاليده، قبل كل شيء، ومصلحة أسرته، قبل كل مصلحة، ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ، فإذا كلفت أحدًا أن ينتخب عضوًا لمجلس نيابة، أو مجلس بلدى، أو هيئة معارف، أو جمعية وطنية، أو غير ذلك، انتخب كبير أسرته، سواء كان يصلح لذلك

أو لا. وكل جمعية، أو هيئة، أو حزب لا يكون فيه أحد أفراد تلك الأسرة تنقلب تلك الأسرة عليه، وتحاول مقاومته، ولو كان فيه الخير...».[١٢]

جاء الاحتلال البريطانى لفلسطين، ولم يزد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا سوءًا، وأدى ذلك إلى تدهور أحوال الأهالى العرب، وتدعيم الوجود الصهيونى على أرض فلسطين.

الاقتصاد الفلسطينى بعد الاحتلال الإنجليزى[١٣]

لقد تبدلت الأحوال فى فلسطين، بعد الاحتلال الإنجليزى، ونشطت الصناعة نسبيًّا، وتركزت بأيدى عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال؛ لأنها اتجهت نحو الاحتكار، وتركيز الثروة، وتضاعف رأس المال إلى خمسة أمثال، وتضاعف الإنتاج إلى أربعة أمثال. وقد أصبحت فلسطين مركزًا لتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية وأنشئت عدة بنوك، منها البنك الإنجليزى الفلسطينى، والبنك الصناعى، وبنك العمل. وقد كانت هذه البنوك تشترط الإشراف على المؤسسات الصناعية حتى تمدها بالقروض اللازمة.

كان نصيب العرب الفلسطينيين من هذه الصناعات قليلًا، فنسبة المشتغلين فى صناعة الصابون العربية ٥٪ من السكان، وقد كانت السياسة البريطانية تتجه إلى دعم الصناعات اليهودية،عن طريق تهيئة الظروف الصعبة أمام الصناعات العربية. كما أن هذه النهضة الاقتصادية كانت موجهة لخدمة الصهيونية، وكانت أيضًا استثمارًا إنجليزيًّا لأجل الربح، وليس لإنعاش البلاد، وتقدمها.

لقد أدى دخول السلع الحديثة سوق فلسطين، وتقبل الناس هذه السلع، وما نتج عنه من تغيير فى الاستهلاك، إلى إجبار العديد من المصانع على إقفال أبوابها، وترك العديد من الحرفيين لعملهم. كما أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية، أقفلت أبواب الأسواق العربية المجاورة أمام الصناعة الفلسطينية التقليدية. وتفاقمت الحال، بعد عام ١٩٣٠، إذ بدأت العصابات الصهيونية بتشريد آلاف العمال العرب، لتشغيل العمال اليهود مكانهم، وأكثرهم من المهاجرين الجدد، ونتج عن هذا الوضع انخفاض فى الأجور، وتفشى البطالة.

أثرت هذه الأوضاع، سلبًا فى مستوى معيشة العمال الفلسطينيين، وانخفضت أجرة الصنَّاع الحاذقين، والنجارين، والنحاتين نحو ٥٠٪، وأصبح الصانع الماهر يعمل بأجر يبدأ من ١٥ قرشًا إلى ٢٠ قرشًا، فى اليوم، أما العامل والفلاح فيعمل بأجر يبدأ من ٨ قروش إلى ١٠ قروش، فى اليوم. وأصبح ٩٥٪ من العمال أسرى الديون، إما لأصحاب الأعمال، أو لأصحاب الحوانيت. ولتدبير أمور المعيشة أصبح يوجد داخل الأسرة الواحدة أكثر من عامل، يتعاونون فى الإنفاق على البيت، وإذا كانت الأسرة خلوًا من الأفراد العاملين، فإن المرأة وأطفالها يشتغلون خدمًا فى البيوت، وأجر المرأة الشهرية بلغت من جنيه إلى جنيهين، والولد من ٢٥٠ مليمًا إلى جنيه واحد.

قدرت الحكومة النفقات التى تحتاجها الأسرة المتوسطة من عشرين مادة غذائية ضرورية، فوجدت أنها بلغت ٥ , ٥ من الجنيهات، وإذا أضفنا إلى هذه ثلاثة جنيهات للسكن، وجنيهًا ونصفًا للملبس، وجنيهين للنفقات الإضافية، وجدنا الأسرة المتوسطة تحتاج إلى (١٢ جنيهًا)، على أقل تقدير، وهذا معناه أن ٩٨٪ من العمال، عاشوا فى حالة دون المتوسطة بكثير، وهذا الرقم يفسر، أيضًا، السبب فى اتخاذ العمال السراديب والتخاشيب مسكنًا لهم، والاكتفاء بالمواد الغذائية الفقيرة طعامًا لهم.

الدور البريطانى فى تدمير اقتصاد فلسطين [١٤]

بدأ الدور البريطانى فى تدعيم الاقتصاد الصهيونى، وتدمير الاقتصاد العربى الفلسطينى، من الأيام الأولى للانتداب، وكانت البداية عندما اندفع اليهود فى شراء الأراضى فى فلسطين، وتم إنشاء العديد من المنظمات الصهيونية، لزيادة تملك الأراضى، وهى:

١ ـ جمعية الاستعمار اليهودى لفلسطين (البيكا)، أسست عام ١٨٨٣.

٢ ـ جمعية الرأسمالى اليهودى القومى (كيرن كايمت)، أسست عام ١٩٠٢.

٣ ـ صندوق الائتمان اليهودى للاستعمار، تأسس عام ١٨٩٩.

٤ ـ الصندوق الفلسطينى التأسيسى (كيرن هايسود)، تأسس عام ١٩٢٠.

على الرغم من أن تاريخ إنشاء هذه المنظمات تم قبل عهد الانتداب البريطانى، وكانت الإمكانات المالية لتلك المنظمات ضخمة، فإنها لم تنجح فى شراء الأراضى العربية فى

فلسطين، من عام ١٩٠٥ وحتى عام ١٩١٧، سوى مساحة ١٧ ألف دونم فقط، بينما بدأت المساحة المشتراة بواسطة هذه المنظمات، بعد فترة الانتداب، تزداد بشكل واضح، فبلغت المساحة المشتراة فى الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٧ حوالى مائتى ألف دونم، أى خمسة عشر ضعفًا، لما تملكته من عشر سنوات قبل الانتداب. لقد لجأت الإدارة البريطانية إلى شتى وسائل الضغط على العرب، لتمكين اليهود من تملك الأراضى، فأغلقت تلك الإدارة المصرف الزراعى بفلسطين عام ١٩٢٣، وحجزت على أراضى الفلاحين العرب تسديدًا للقروض، ورفعت نسبة الضريبة على الأراضى عام ١٩٢٤، ومنعت تصدير الحبوب والبذور النباتية، حتى يعجز الفلاح عن تسديد ديونه، ويضطر لبيع أرضه.

كما سنَّت إدارة الانتداب قانونًا حرم على الملاك الذين لا يسكنون فلسطين من التمتع بأملاكهم، فحرمت عليهم الحصول على الجنسية الفلسطينية، حتى لأبنائهم الذين ولدوا فى فلسطين، فضلًا على المضايقات فى تأشيرات الدخول والخروج (عُيِّن صهيونى مديرًا لدائرة المهاجرة والسفر)، فسهَّلت للصهاينة شراء مساحات شاسعة من الأراضى، بأثمان زهيدة. كما نقلت حكومة الانتداب امتياز تجفيف أراضى الحولة (٤٢ ألف دونم) من أيدى العرب إلى أيدى الصهاينة، كذلك أقرت انتقال (وادى الحوارث) إلى اليهود، وإجلاء البدو المزارعين عن تلك الأراضى (٤٠ ألف دونم). كما قصرت السلطات البريطانية منح الامتيازات للشركات اليهودية، لاستغلالها الموارد الطبيعية فى فلسطين، وهذه الامتيازات هي:

امتياز روتنبيرج: منحت حكومة الانتداب إلى صموئيل روتنبيرج، الصهيونى، امتيازًا لتوليد الكهرباء من نهر الأردن، وحوضه، وراوفده، ونهر اليرموك.

امتياز استغلال البحر الميت: منحت حكومة الانتداب، عام ١٩٢٧ الصهيونيين الوكيلين من شركة البوتاس (نوتوفسكى، وطولوخ) امتيازًا لاستخراج أملاح البحر الميت ومعادنه.

هكذا سلمت حكومة الانتداب البريطانى للصهاينة منبعى الثروة الرئيسية فى فلسطين، وقد استغل الصهاينة كلا المجالين لصالح المنظمات الصهيونية فحسب؛ إذ قصر استخدام العمال والموظفين على اليهود، ولم يستفد العرب من هذه المشروعات بشيء يذكر.

حماية الصناعات اليهودية

اتبعت حكومة الانتداب سياسة حماية متحيزة لليهود، بشكل واضح، خلال فترة انتدابها،فعمدت لزيادة الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة لإنتاج الصناعات اليهودية، وتخفيف الرسوم على الموارد الأولية اللازمة لهذه الصناعات. وفى الوقت نفسه، عكست هذه السياسة بالنسبة لإنتاج العرب. ولعل فى مثل حماية إنتاج معمل الزيت اليهودى مثلاً واضحًا على ذلك. فقد رفعت ضريبة الاستيراد على الزيوت المستوردة إلى نسبة ١٢٠٪، بينما ألغت الضريبة على السمسم المستورد، والذى يزرعه العرب، وذلك حتى ينافس السمسم المستورد الإنتاج المحلى، وتهبط أسعار الأخير. ويستخدم المصنع اليهودى السمسم المستورد، أو يشترى المحلى، بأرخص الأسعار. كذلك بالنسبة لمصنع الأسمنت اليهودى، فقد رفعت الضريبة الجمركية على الإسمنت إلى نحو أربعة أضعاف ونصف، ما كانت عليه قبل إنشاء المصنع اليهودى.

حتى فى مجال الوظائف العامة، المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، فقد عمدت الإدارة البريطانية إلى وضع السلطة فى يد الصهاينة، فعين مدير التجارة العام صهيونيًّا، ومدير دائرة الاستيراد والتصدير إنجليزيًّا ،ونائبه صهيونيًّا، والنائب العام الذى يقوم بإعداد القوانين والأنظمة صهيونيًّا، ولم يكن هناك مدير عربى واحد فى أى دائرة لها صلة بالشؤون الاقتصادية للبلاد.

فى مجال التعليم، تركت الإدارة البريطانية للصهاينة أن يستقلوا بإدارة معارفهم ومدارسهم، تشرف عليها وتديرها اللجنة الصهيونية. بينما جعلت تلك الإدارة المعارف العربية بيد إنجليز، مساعدين،وإدارة، وإشرافًا، وتفتيشًا، وتوجيهًا؛ مما لم يتمكن معه عرب فلسطين من تكوين جيل فنى، يمكن أن ينافس التقدم الصهيونى فى مجال التنظيم الصناعى.

التعليم فى عهد الانتداب البريطاني

قامت الإحصاءات والدراسات التعليمية فى فلسطين على أساس مذهبى، فالمسلمون يمثلون ٦٧٪ من سكان فلسطين حسب إحصاء ١٩٣١[٨٠٪ من السكان العرب]، فتعداد المتعلمين المسلمين حوالى ٧٥ ألفًا، من أصل ٦٩٣ألف نسمة، أى حوالى ١١٪ من

السكان، بينما لدى المسيحيين هى ٤٧,٥٪ وإن الـ ٨١٪من المتعلمين المسلمين درسوا أقل من ست سنوات.[١٥]

توفر للشعب الفلسطينى فى العشرينيات حد أدنى من فئة الجامعيين، قليلهم تخرج فى الجامعات الأوروبية والأمريكية، كما أن الضآلة الكبيرة كانت فى نسبة المتعلمات من الشعب الفلسطينى فى تلك الفترة. كان الاهتمام الأكبر فى التعليم عند المسلمين عن طريق «المجلس الإسلامى الأعلى»، والجهات الإسلامية الأخرى، حيث ارتفع عدد المدارس من ٤٢ مدرسة عام ١٩٢١-١٩٢٢إلى ١٩٠ مدرسة عام ١٩٤٣-١٩٤٥ وارتفع عدد التلاميذ من ٢٢٨٧تلميذًا عام ٢١- ١٩٢٢ إلى ١٥٣٨٩٦تلميذًا عام ١٩٤٠- ١٩٤١أى حوالى ستة أضعاف، لكن الأكثرية العظمى من المدارس الحكومية عام ١٩٤٤ كانت ابتدائية، احتوت على الابتدائية الأدنى إلى الرابع الابتدائى، ولم يكن الوضع كذلك فى القرى فحسب، بل كان فى المدن أيضًا.[١٦]

تدل إحصاءات المعارف على أن النسبة الهائلة من التلاميذ كانت موجودة فى الصفوف الابتدائية الخمسة الأولى، بينما كان عددهم فى الصفوف الثانوية ضئيلًا جدًّا، وقد ربط التعليم الثانوى لتخريج مدرسين لجميع المستويات، خصوصًا الثانوية، وقد عيِّن للوظائف الإدارية العالية خريجو المدارس الأجنبية.[١٧]

سياسة الاستعمار البريطانى تجاه الفلاحين والعمال العرب[١٨]

تدنى مستوى معيشة الفلاح العربى الفلسطينى، حتى إن تقرير «لجنة جونسون-كروسبى» لعام ١٩٣٠ أشار إلى أن متوسط الدخل السنوى العادى لأى أسرة من الفلاحين هو ٣١,٣١جنيه، وبعد خصم معدل الفائدة، البالغ ٣٠٪ على معدل الدين الذى يبلغ ٢٧ جنيهًا ينزل الإيراد الصافى لدخل أسرة الفلاح إلى ٢٧ ,٢٣جنيه.

وناء هذا الرقم تحت شتى أنواع الضرائب المباشرة فى البلاد. فالفلاح كان يدفع ضريبة العُشر، والويركو، وضريبة الحيوانات. وقد أكد « تقرير جونسون- كروسبي» أن الفلاح كان يدفع ٨٧ ,٣جنيه، تسديدًا للضرائب الثلاث، ويبقى له مبلغ ٥ ,١٩جنيه، كإيراد سنوى صاف لإعاشة العائلة.

لعل مما زاد الأمر سوءًا بالنسبة للفلاح العربى الفلسطينى أن أكثر المواد الضرورية لحياته كانت تفرض عليها ضرائب جمركية عالية. فضريبة السكر بلغت١٠٠٪، والدخان ١٤٩٪، والجاز٥١٪، والبنزين٢٠٨٪، والكبريت ٤٠٠٪، والأرز ١٥٪، والبن ٢٦٪. هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان يدفع جنيهين ضريبة جمركية على البضائع التى يشتريها، وبذلك بلغ مجموع الضرائب التى كان الفلاح يدفعها ٨٧ ,٥جنيه أى ٢٥٪ من دخله السنوى، بينما كان التاجر أو الموظف الذى يبلغ إيراده السنوى ١٠٠٠جنيه، يدفع ٥ ,١٢٪ فقط كضريبة.

هكذا كانت حالة الفلاحين العرب، عشية حركة القسام، ولم تكن أوضاعهم المعيشية أحسن بأية صورة من الصور، من أوضاع العمال العرب فى فلسطين. ففى الفترة ما بين عامى ١٩٣٢و ١٩٣٥، دخل البلاد ٠٩٣ ,١٤٤مهاجرًا يهوديًّا، وكان معنى هذا ازدياد عدد العمال اليهود، وبالتالى تقلص عدد العمال العرب، وذلك نتيجة لتفعيل الصهيونية سلاح « العمل العبري» الذى كانت «الوكالة اليهودية» والشركات اليهودية تطبقه، حيث بلغ عدد العمال اليهود فى الصناعات المختلفة ٢٣٥ ,١٩عاملًا فى عام ١٩٣١، وارتفع العدد إلى ٧٤ألف عامل فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٥. ويضاف إلى ذلك أن ٣٨٠ ,١٨مهاجرًا يهوديًّا بين عامى ١٩٣٢، ١٩٣٦ كان يملك كل واحد منهم أكثر من ١٠٠٠ جنيه، ومن هذه المبالغ استثمر نحو ٠٠٠ ,٦٥٤ ,٨جنيه فى صناعات وحرف يهودية حتى آخر السنة المالية ١٩٣٤/ ١٩٣٥. وقد أسفر هذا كله عن وجود أكثر من ٢٥ ألف عامل عربى عاطل فى موسم البرتقال لعام ١٩٣٥- ١٩٣٦.

نتيجة السياسة التى اتبعتها حكومة الانتداب البريطانى، من إفقار الفلاحين، وطرد للعمال، واتباع سياسة «العمل العبرى» و«احتلال العمل»، ساءت الأحوال المعيشية للشعب الفلسطينى بكل طبقاته وفئاته؛ مما أدى إلى مقاومة هذه الطبقات للحكومة البريطانية، كل حسب طريقته، والاضطهاد الواقع عليه، حيث لجأ الفلاحون إلى طرق الكفاح الإيجابى، فشنوا بعض الهجمات على المستوطنات وسادت الصدامات الطائفية بين العرب واليهود، وإن كانت هذه الصدامات وطنية وطبقية، فى جوهرها، بفعل ممارسات المستوطنين اليهود ومؤسساتهم ضد المواطنين العرب، فإن البرجوازية الفلسطينية الناشئة أخذت تعبر عن مقاومتها بشكل مباشر أو عن طريق طلائعها المثقفة. ففى نيسان/ أبريل ١٩٢٢، عكف

بعض المثقفين العرب الفلسطينيين على تأسيس كلية إسلامية، تعبيرًا عن مقاومة المثقفين لسياسة الانتداب التعليمية الرامية إلى تضييق التعليم، كما تألفت جمعية اقتصادية عربية، ودار البحث حول إمكانية تأسيس بنك عربى للتخلص من رأس المال الأجنبى. [١٩]

أما الطبقة المتوسطة، فقد بدأت تدرك الخطر المحدق بها، فالمالك الصغير بوسائله القديمة غير المتطورة يدرك أنه لا يستطيع المحافظة على مركزه فى وجه العلم اليهودى، والتاجر الصغير ينظر إلى اليوم الذى من المحتم أن تدفع به المشروعات اليهودية إلى خارج السوق. والموظف يجد أن اليهود يشغلون الوظائف الحكومية المهمة فى مختلف أنحاء البلاد،فى حين يستبعد العرب من هذه الوظائف فى كل مكان.[٢٠]

حركة عز الدين القسام[٢١]

تلفت الشيخ القسام من حوله إلى أوضاع البلاد العربية، فإذا هى ممزقة، يعيث فيها الاستعمار فسادًا، وكل شعب منشغل بحاله، وبالمشكلات التى أوجدها له الاستعمار، فكان قول القسام: «إن علينا، عرب فلسطين، الاعتماد على أنفسنا، وعلى إمكاناتنا الذاتية، لا ننتظر حتى تهبط علينا النجدات من السماء، ولا حتى تصلنا من وراء الحدود».

امتاز القسام عن غيره فى تلك الفترة بتركيزه على الاستعمار البريطانى، وإدراكه بأنه العدو الرئيسى الذى تجب محاربته، فقد ملك القسام هذا الوضوح فى تحديد العدو، فى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية تتجنب الصدام مع بريطانيا، وتسعى إلى مفاوضتها. كان القسام، من خلال عمله ونشاطه يحذر الناس من الخطر الصهيونى. ففى إحدى خطب الجمعة، عام ١٩٢٧، حذَّر القسام المصلين من التساهل مع الهجرة اليهودية، ووصفها بقوله: «إنها تحتل البلاد، وأنتم فيها»! ودعا إلى استقبال اليهود المهاجرين، القادمين بعربات الانتداب البريطانى وحمايته (كعدو، لا كمهاجر، أو ضيف).كما كان القسام فى خطبه يهاجم السماسرة، وباعة الأراضى لليهود.

لقد أهل الشيخ القسام لهذه المهمة، حسن السيرة والمعاشرة، والبراعة فى الخطابة، وكان بمقتضى وظائفه ونشاطاته يتصل بدائرة واسعة من أبناء الشعب الفلسطينى.

اهتم الشيخ بتحسين أحوال الفقراء، ومساعدتهم، وسعى فى مكافحة الأمية بينهم، إيمانًا

منه بأن ذلك يعمق الوعى بين الجماهير، ويزيدها إيمانًا بالثورة، ويشحذ عزمها للكفاح المسلح.

العناصر الكادحة التى انضمت إلى الحركة كثيرة، فمن هؤلاء أبو درَّة، بياع الجاز على الطُنبر، وأبو خليل الذى كان ينقى عود الفحم، والغلاييني الذى كان يلحم التنك الحديدى، وهو الذى أصبحت مهمته صنع القنابل البدائية.

لماذا اختار القسام رجاله من الفلاحين والعمال؟

يجيب عن ذلك القسام فى حوار دار بينه وبين الصحفى الفلسطينى عبد الغنى الكرمى،

قال له الشيخ : «انظر لقد اشتعل رأسى شيبًا، وخبرتى الطويلة تجعلنى أرجو خيرًا من الفلاحين والعمال، فهم واثقون بالله، مؤمنون بجنات الخلد واليوم الآخر، ومن كانت هذه صفاته كان أقرب الناس إلى التضحية، وأجرأهم على الإقدام. أضف إلى ذلك أنهم أقوى بنية، وأكثر احتمالًا للمشاق». وفى عام ١٩٣٢، سئل القسام عن رأيه فى أهل الشعراوية وجبل نابلس، الذين يقطعون الأشجار، ويسممون الحيوانات، وينعتهم الناس بالحرامية وقطّاع الطرق، فأجاب: «دعهم يعملوا، لأن فى عملهم رجولة سنحوِّلها، فى يوم من الأيام، إلى جهاد، وما دام المستعمر يرغب فى إماتة نفوسنا، فإن هؤلاء أقرب إلى الله، وإلى حب الجهاد، من المستكينين».

اعتقد القسام أن المدنية الحديثة التى غزت العالم الإسلامى أذابت أغلب الفئات المثقفة بالثقافة الغربية، وجعلتها بعيدة عن روح الفطرة السليمة، فلم تستطع التصدى للغرب وعساكره، لأنها أولًا مبهورة بُمثله، وثانيًا لأنها متمسكة بالقيم المادية لا الروحية.

أسباب الثورة

زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامى ١٩٣٣، ١٩٣٤،حيث بلغت حوالى ٤٢ألف يهودى، بإشراف حكومة الانتداب، ومباركتها، هذا عدا الذين تسللوا بهجرة سرية،وأخذ عدد اليهود يتزايد بشكل مطرد، وقد بلغ حده الأقصى عام ١٩٣٥.[٢٢]

فيما يلى جدول توضيحى لهذه الهجرات: [٢٣]

موجات الهجرة	العدد
الموجة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٠٣	٢٥ألف يهودي
الموجة الثانية ١٩٠٤ - ١٩١٤	٣٥ألف يهودي
الموجة الثالثة ١٩١٩ - ١٩٢٣	٣٥ألف يهودي
الموجة الرابعة ١٩٢٤ - ١٩٣١	٨٥ألف يهودي
الموجة الخامسة ١٩٣٢ - ١٩٣٨	٢٠٠ألف يهودي

يتضح من الجدول السابق تزايد أعداد المهاجرين اليهود، علمًا بأن حجم الهجرة كان من روسيا على نحو خاص، بعد أن شارك يهود روس فى اغتيال قيصر روسيا، ألكسندر الثانى (١٨٨١)، وما تبع هذا الاغتيال من اضطهاد ملحوظ لليهود هناك، ما جعل من روسيا مركز طرد لليهود.

تأتى الموجة الثانية، التى ارتفع فيها المنسوب إلى ٣٥,٠٠٠ مهاجر، تحت ضغط اضطهاد جديد لليهود، بعد مشاركتهم فى ثورة ١٩٠٥، وفشل هذه الثورة. أما الموجة الثالثة فتساوت فى حجمها مع الموجة الثانية، رغم أن الموجة الثانية استغرقت عشر سنوات، فيما لم تستغرق الموجة الثالثة سوى أربع سنوات.

وجاء هذا الارتفاع، بعد أن تكشف مدى العداء بين ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية وبين الصهيونية التى أوهمت اليهود الروس بأنهم غدوا محل اضطهاد الثورة الاشتراكية فى روسيا، الأمر الذى استمر فى الموجة الرابعة.

على أن الموجة الخامسة تضمنت نسبة كبيرة جدًّا من اليهود الألمان بعد أن تعرضوا لاضطهاد النازيين لهم، بمجرد وصولهم إلى الحكم هناك فى يناير/ كانون الثانى ١٩٣٣.

امتلك اليهود، مع بداية عام ١٩٣٤، نحو ٦٢ ألف دونم من أراضى فلسطين، مما زاد تشريد عدد كبير من الفلاحين العرب الفلسطينيين وتهديد آخرين بقرب تشريدهم، كما زاد عدد العاطلين عن العمل نتيجة ازدياد المهاجرين اليهود عام ١٩٣٥. [٢٤]

نصت مبادئ «الصندوق القومى اليهودي» على تسليم الأراضى خالية من الفلاحين، ففى حالة عائلة سرسق البيروتية طرد ثمانية آلاف مزارع عربى، كما طرد أهالى اثنتين

وعشرين قرية من مرج ابن عامر، فضلًا على أهالى وادى الحوارث، والحولة، وغيرها.[٢٥] ما جعل الميزان الديموجرافى فى فلسطين يبدأ فى الاختلال، لصالح المستوطنين اليهود على حساب المواطنين العرب الفلسطينيين ويوضح الجدول التالى ذلك:

توزيع السكان فى فلسطين (١٨٨٠- ١٩٣٦) [٢٦]

السنة	العرب	النسبة	اليهود	النسبة
١٨٨٠	٣٠٠,٠٠٠	٪٩٤	٢٤,٠٠٠	٪٦
١٩١٧	٥٠٤,٠٠٠	٪٩٠	٥٦,٠٠٠	٪١٠
١٩٢٢	٦٦٦,٠٠٠	٪٨٩	٨٤,٠٠٠	٪١١
١٩٣١	٨٥٠,٠٠٠	٪٨٣	١٧٤,٠٩٦	٪١٧
١٩٣٦	٩١٦,٠٠٠	٪٧٢	٣٨٤,٠٧٨	٪٢٨

توالت فى العام نفسه (١٩٣٥)، الاستفزازات الصهيونية، كالتدريب العسكرى السافر، ومهاجمة القرى العربية، وجاء اكتشاف شحنة الأسلحة المهرَّبة لليهود (١٦/ ١٠/ ١٩٣٥)، مؤيدة لمخاوف أبناء فلسطين، ولم يكن هناك أمل فى أن تستجيب الحكومة لمطالب العرب بشأن الهجرة، وانتقال الأراضى، والحكومة الذاتية، وأصبح البديل الوحيد أمام العرب، للحيلولة دون قيام «وطن قومى لليهود» فى فلسطين، هو اللجوء إلى الثورة المسلحة.[٢٧]

مع توالى الأحـداث بدأ القسام، وأتباعه، بالإعداد لثورة مسلحة ضد الإنجليز والصهاينة.

وقد غدت الأرض مخضَّبة لخوض تلك الثورة، بعد أن استنفدت كل أشكال الكفاح السلبى أغراضها، وبعد أن تدهورت أوضاع الشعب العربى الفلسطينى الاقتصادية، والاجتماعية، ما جعل جاهزية ذاك الشعب للتضحية، فى أعلى حالاتها.

***

هوامش الفصل الأول

(١) د. عيسى الماضى، **كيف ضاعت فلسطين؟ دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية فى ضياع فلسطين**، ط١، الكويت، مكتبة المعلا، ١٩٨٨، ص ٢٢.

(٢) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطينى قبل عام ١٩٤٨**، سلسلة دراسات فلسطينية (١٠٢)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،مركز الأبحاث،١٩٧٥ ، ص١٠.

(٣) **المرجع نفسه**،ص١١.

(٤) سميح شبيب، **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية فى فلسطين**،١٩٢٠-١٩٤٨،ط١،عكا، مؤسسة الأسوار، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩، ص١٩.

(٥) د. كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢- ١٩٣٩**، ط٢، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢، ص ٣٣

(٦) **المرجع نفسه**، ص٢٨.

(٧) شبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٥- ٢٦.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(١٠) الماضى، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٧- ٤٢.

(١١) عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية، المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة**، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧.

(١٢) خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(١٣) الماضى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣- ٢٦.

(١٤) محمد على خلوصى، **التنمية الاقتصادية فى فلسطين ١٩٤٨- ١٩٦٦**، القاهرة، المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦، ص١٩- ٢٧.

(١٥) الماضى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧- ٥١.

(١٦) **المرجع نفسه**، ص ٤٧ - ٥١.

(١٧) **المرجع نفسه** ص٤٧-٥١.

(١٨) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩٨- ٦٠٢.

(١٩) ياسين، كفاح...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٢٠) عبد القادر ياسين (تحرير)، **ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية**، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧ (انظر: معالى أحمد عصمت، **البعد الطبقى**، ص ١٧٩- ١٩٩).

(٢١) حسنى أدهم جرار، **المعارك التاريخية على أرض الشام شعب فلسطين أمام التآمر البريطانى والكيد الصهيونى، ١٩٢٠- ١٩٣٩**، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٢، ص ٩٢- ١٠١.

(٢٢) **المرجع نفسه**، ص ١١٦-١١٧.

(٢٣) عبد القادر ياسين، (تحرير)، ثورة ١٩٣٦**الوطنية الفلسطينية**، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: فتحى عبد العليم، **قراءة فى قانون السببية**، ص١١- ٣١).

(٢٤) جرار، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٦- ١١٧.

(٢٥) عبد القادر ياسين (تحرير)، **ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية**، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: محمد حسنى إبراهيم، **أنشطة صهيونية عجلت بالثورة**، ص٣٥- ٤٩).

(٢٦) عبد القادر ياسين (تحرير)، **ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية**، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: فتحى عبد العليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤).

(٢٧) جرار، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٦- ١١٧.

***